

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة ٧٤٢٢

الاثنين، ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيد عميش
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد جاو يونغ
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريس كارينيو
	ليتوانيا	السيد باوبلس
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد ساركي
	نيوزيلندا	السيدة هيل
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

1509005 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

إذ نقترب من نهاية الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن، من المفيد التوقف للحظة لتقييم ما أنجزناه. كما يعلم الأعضاء، كان هذا الشهر حافلا بالعمل المكثف. في آذار/مارس، عقدنا ٢٨ جلسة، واتخذنا ٩ قرارات وأصدرنا ثلاثة بيانات رئاسية و ٨ بيانات صحفية. ومن أجل فهم أفضل لهذه الإحصاءات، يمكننا أن نقول ببساطة أنها، بالنظر إلى غياب المجلس عن نيويورك لمدة أسبوع، تماثل شهر آذار/مارس من العام الماضي، الذي، كما يذكر الأعضاء، سجل رقما قياسيا جديدا من حيث حجم العمل. اليوم، لا يمكن لأحد أن ينكر أن المجلس، كما يقول القول الشائع، يبقي المسائل المدرجة في جدول أعماله قيد نظره الفعلي.

حددنا ثلاثة محاور رئيسية لرئاستنا: الشرق الأوسط، الأطفال والنزاع المسلح، وأفريقيا. اسمحوا لي أن أذكر بشكل عام ما أنجزناه معا. في ما يتعلق بالشرق الأوسط، كانت المناقشة الرفيعة المستوى (انظر S/PV.7419) برئاسة الوزير لوران فابيوس والمكرسة لضحايا الاعتداءات والتجاوزات على أسس إثنية أو دينية في الشرق الأوسط لحظة حاسمة في تعبئة المجتمع الدولي. أتاحت البيانات القوية التي أدلى بها المشاركون والبيان الذي أدلى به الأمين العام لتلك الجلسة الأولى بشأن هذا الموضوع تنبيه وتعبئة الأمم المتحدة ككل، والأهم الشروع في التخطيط لاستجابة. وحدد الوزير لوران فابيوس والأمين العام أيضا آفاق خطة العمل التي سيضعها فريق من الخبراء. وكما قال السيد فابيوس، فإن فرنسا على استعداد لاستضافة مؤتمر دولي يكرس لعرض الاستنتاجات التي توصل إليها فريق الخبراء. وسوف نكفل متابعة هذه المبادرة حتى تتم ترجمة هذه الدينامية السياسية الهامة إلى إجراءات ملموسة بشأن هذا الموضوع الحاسم الأهمية لإتاحة المجال لعودة السكان المهددين.

وفيما يتعلق بليبيا، اتخذ المجلس ثلاثة قرارات، هي القرارات ٢٢٠٨ (٢٠١٥) و ٢٢١٣ (٢٠١٥) و ٢٢١٤ (٢٠١٥) – هذا الشهر مع التركيز على الجوانب السياسية والأمنية للأزمة والتشديد على أهمية وساطة الأمم المتحدة. وفي مواجهة الأزمة في اليمن، عقد المجلس جلسة طارئة (انظر S/PV.7411) يوم الأحد، ٢٢ آذار/مارس، واعتمد البيان الرئاسي S/PRST/2015/8 الذي جدد فيه دعمه للرئيس الشرعي والجهود التي يبذلها المستشار الخاص للأمين العام بشأن اليمن. وبطبيعة الحال، بالنظر إلى تسارع الأحداث، ينبغي أن يظل المجلس معبأ لتشجيع ودعم أي حل عملي للأزمة. واتخذنا أيضا القرار ٢٢٠٩ (٢٠١٥) بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، الذي حذر من أن أي عدم امتثال في المستقبل سيكون عرضة لتدابير تفرض بموجب الفصل السابع.

ونأمل أن يتم الانتهاء من التحقيقات التي تجريها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن

وأخيرا، اسمحوا لي أن أنتقل إلى عملية السلام. لقد عقد المجلس جلسة مفيدة جدا (انظر S/PV.7417) مع المنسق الخاص روبرت سيري، تناولت إرثه المتعلق بذلك الملف الذي عالجه لمدة سبع سنوات. ولا يزال هناك توافق الآراء داخل المجلس على أن الحل القائم على وجود دولتين ينبغي، أكثر من أي وقت مضى، أن يظل النقطة المرجعية لعملنا. وترى فرنسا في ذلك التوافق زخماً لاستئناف المناقشات في المجلس حول مشروع قرار لوضع محددات عامة للوصول إلى حل، وهي معروفة تماماً، فيما

يجري في ذات الوقت إعادة إطلاق المفاوضات التي لن يدخر المجتمع الدولي فيها جهداً. وكما أعلن الوزير لوران فابيوس، نحن نعتزم التحرك لإحراز تقدم في وقت قريب.

وأخيرا، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا هاما حول لبنان، يغطي جميع أبعاد الحالة في ذلك البلد ويؤكد على الدعم الموحد داخل المجلس للبنان.

وأنتقل الآن إلى نقطة الاهتمام الثانية لرئاستنا: حماية الأطفال في التزاع المسلح، والذي ظل لوقت طويل أولوية عليا لفرنسا. وبالتعاون الوثيق مع ماليزيا، قمنا بالإعداد للذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وذلك بعقد مناقشة مفتوحة عن الأطفال ضحايا الجماعات المسلحة من غير الدول (انظر S/PV.7419) والتي استمع المشاركون فيها إلى الكلمتين اللتين ألقاهما الأمين العام والممثلة الخاصة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وإلى الشهادتين المروعتين لجولي بودان وجونيور نزيتا، الطفل الجندي السابق من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة شهادة الأخير الذي علمنا حقا درسا حياتيا بمساهمته في مناقشتنا بقصة إنسانية بالغة التأثير.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على أن الرئاسة الفرنسية سعت إلى الابتكار فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس في هذه المناقشة. فبدلا من التصويت على نص سبق التفاوض عليه، ثم الاستماع إلى كلمات الدول المشاركة، قررنا أن نعكس الترتيب – فاستمعنا أولا، ثم تصرفنا فيما بعد. ونشكر المشاركين فيه وعددهم أكثر من ٨٠ على مساهماقم العديدة والثرية. وستقوم فرنسا قريبا بتنقيح وترتيب هذه المساهمات وسأعممها على النحو الواجب على جميع أعضاء منظمتنا. وستكون إضافة مفيدة للمناقشات والمفاوضات التي ستستضيفها ماليزيا، مابين الآن وحتى الصيف، لمتابعة جهودنا وأشكرها على ذلك.

لقد أثار إعجابي العمل الجماعي بين وفدي بلدينا، والذي سيستمر، وكذلك مع اليونيسيف، والتي عملنا معها من أجل تعزيز التزامات باريس لحماية الأطفال من التجنيد أو الاستخدام بصورة غير مشروعة بواسطة القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، وذلك منذ اعتمادها في عام ٢٠٠٧.

وأخيرا، فإن نقطة الإهتمام الثالثة والأخيرة لرئاستنا كانت الأزمات في أفريقيا. أولاً، سأشير إلى زيارة المجلس الهامة إلى أفريقيا، والتي بدأت بجمهورية أفريقيا الوسطى ثم الاتحاد الأفريقي وبوروندي، والتي شرفت وسعدت بقيادقما مع زميلي، ممثل أنغولا، ومع زميلي، ممثل الولايات المتحدة، في محطة بوجومبورا. ولن أخوض في تفاصيل بشأن هذه النقطة لأنه أتيحت لنا فرصة لتقديم تقرير عن ذلك، غير أن المفاوضات ذات الأهمية الكبيرة في هذا الشهر ركزت على جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالولاية التي اعتمدناها يوم الخميس الماضي في القرار ٢٢١١ (٢٠١٥) تؤسس لحوار دوري ومنظم مع الحكومة الكونغولية بشأن مستقبل البعثة. وبالقدر الملائم من الموظفين، سيتعين على البعثة التركيز على عدد أقل من المهام، وعلى رأسها حماية المدنيين.

وفي اليوم نفسه، قرر المجلس زيادة قوام قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بناء على طلب الأمين العام. وأود أيضا أن أنوه وأسلط الضوء على التصويت على أول قرار للمجلس (القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) والذي ينشئ نظام جزاءات في جنوب السودان، والذي أعقبه اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2015/9 عقب فشل محادثات أديس أبابا.

وأخيرا وليس آخرا، فقد عقد المجلس في ظل الرئاسة الفرنسية جلسته العلنية الأولى بشأن تنظيم بوكو حرام (انظر S/PV.7421)، وبدأ التفاوض نحو إجراء تصويت على مشروع قرار لدعم الجهود الجارية لتشكيل قوة مشتركة متعددة الجنسيات تتألف من بلدان المنطقة للتصدي لهذه المجموعة الهمجية.

وأخيرا، لا بد لي أن أضيف أن رئاستنا سمحت لنا بتعزيز الحوار بين المجلس والمنظمات الإقليمية، وذلك عملا بروح الفصل الثامن من الميثاق. وبالفعل، استقبلنا للمرة الأولى الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، السيدة موغيريني. والتقينا في أديس أبابا مع أعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وقد استقبلت، بصفتي رئيس المجلس، السيدة ميكيل جان، الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية.

وأستطيع أن أذكر أيضا الجلسات المهمة التي عقدناها بشأن أوكرانيا وهايتي والعلاقات بين السودان وجنوب السودان ودارفور وأفغانستان والأبعاد الإنسانية للحالة في سوريا علاوة على العديد من المواضيع الأخرى.

وأختتم بياني بشكر جميع أعضاء المجلس على تعاونهم خلال هذا الشهر الذي شهد عملا كثيفا ومثمرا للغاية. وأود أن أذكر بشكل خاص وبامتنان عميق أفرقة أمانة المجلس وخدمات المؤتمرات والخدمات الأمنية ومهندسي الصوت والمترجمين الشفويين الذين لاغنى عنهم.

وأتمنى للأردن كل النجاح في شهر نيسان/أبريل، وأنا، من جانبي، واثق من أن المجلس سيكون في أيد أمينة تحت قيادة دينا والفريق العامل معها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس. وأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الآخرين..

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يحتاج قبطان السفينة أمرين للإبحار في المياه المضطربة، هما ثبات اليدين ورشاد العقل. وخلال الشهر المنقضي، أبديتم، سيدي، هاتين السمتين من سمات القبطان ذي الكفاءة والخبرة والمعرفة. فقد أدرتم دفة سفينة المجلس خلال الشهر المنقضي بيدين ثابتتين وعقل موزون. وبالتالي، فإن وفد بلدي يشكركم شكراً جزيلاً على جهودكم وقيادتكم. ونشكركم كذلك على تنظيمكم لجلسة الاختتام اليوم التي تتيح لنا فرصة لتقييم عمل المجلس في شهر آذار/مارس.

وما من شك في أنه كان شهرا حافلا جدا، حيث عالج المجلس خلاله مجموعة واسعة من المسائل. وقبل الخوض في هذا الأمر، أود أن أشيد بوفد بلدكم، سيدي، على دعوتكم لوزير خارجية بلدكم ليقطع هذه المسافة من باريس، تاركاً ارتباطاته بجدول أعمال مزدحم جدا، لحضور الجلسة البالغة الأهمية بشأن حالة الأقليات في الشرق الأوسط (انظر S/PV.7419) ونشكر الأعضاء الآخرين الذين حضر وزراء خارجية دولهم تلك الجلسة.

أولا، أكدت الإحاطة الإعلامية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (انظر S/PV.7402) على أهمية دور الاتحاد الأوروبي بوصفه شريكا رئيسيا من شركاء الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. ونحن نرى أن الشراكة مثالية ونشجع الجانبين على الاستمرار في تعزيزها.

لقد كانت زيارة مجلس الأمن إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وإثيوبيا، وبوروندي هامة جداً. ففي أديس أبابا، عقد المجلس اجتماعه التشاوري السنوي مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وقد غطت المشاورات طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك تعزيز التعاون بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن في مجال منع نشوب النزاعات في أفريقيا. وقد أسعدنا أن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن ييسران التبادل الفعال للمعلومات والتحليل بشأن منع نشوب الصراعات. وقد مكن هذا من تحسين التنسيق وزيادة الفهم لأدوار كل منهما في إدارة عمليات السلام. ونشيد بكم، سيدي، على قيادتكم المشتركة للاجتماع بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن في مقر الاتحاد الأفريقي.

وقد مكنت المناقشات بشأن أفغانستان وهايتي المجلس من تقييم الحالة في هذين البلدين. ويسر نيجيريا أن تلاحظ التقدم المحرز سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

من الأهمية بمكان بذل الجهود من أجل توطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن في هذين البلدين. وندرك أن التحديات لا تزال قائمة، وأن الدعم الدولي سيكون بالغ الأهمية في التصدي لها. ولذلك، نحث الجهات المانحة والشركاء الإنمائيين على مواصلة تقديم الدعم لهذين البلدين.

اتخذ المجلس خلال الشهر الماضي قرارات بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا. القرار ٢٢١١ (٢٠١٥) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية مدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك في لواء التدخل التابع لها لفترة سنة إضافية، في حين أن القرار ٢٢١٢ (٢٠١٥) أذن بزيادة عدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وموظفي السجون في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأظهر القراران التزام المجلس القوى بتحقيق الاستقرار في البلدين. وأدركنا الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونشيد بقيادة البعثتين والموظفين فيهما للجهود التي يبذلونها من أجل تنفيذ ولاياتهم.

ويشدد القرار ٢٢١٣ (٢٠١٥) على أهمية تولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني في السعي إلى إيجاد حل للنزاع في ليبيا. ويحدد بحق أن تشكيل حكومة وحدة وطنية، والتوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية المؤقتة لازمان لتحقيق الاستقرار في البلد. أما القرار ٢٢١٤ (٢٠١٥) فهو دلالة على عزم مجلس الأمن على معالجة مسألة الإرهاب في ليبيا، التي أصبحت أكثر إلحاحا في ظل امتداد أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى ليبيا. ويشكل وجود الإرهاب وأنشطة الإرهابيين في ليبيا تهديدا للسلم والأمن الدوليين، لا سيما في منطقة الساحل، حيث ينشط بالفعل تنظيم القاعدة وغيره من المجموعات الإرهابية. والواضح أن هناك حاجة ملحة للتصدي لتلك الحالة بطريقة شاملة.

وختاما، أود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، ولوفدكم على الطريقة الحكيمة التي ترأستم بها المجلس هذا الشهر. وأعرب عن أفضل تمنياتنا لوفد الأردن، الرئاسة المقبلة، وأؤكد له دعمنا وتعاوننا خلال رئاسة ذلك البلد للمجلس في شهر نيسان/أبريل.

السيد عميش (الأردن): اسمحوا لي بداية بأن أتقدم إليكم والفريق العامل معكم، بالشكر والتقدير على حسن إدارتكم لأعمال المجلس خلال شهر أذار/مارس. والذي شهد تطورات كبيرة على الساحة الدولية في مختلف القضايا المتصلة بعمل المجلس. والتي تكللت في نهاية الأسبوع الماضي باعتماد قرارين هامين ٢٢١٣ (٢٠١٥) و ٢٢١٤ (٢٠١٥) بشأن الحالة في ليبيا. وأود بهذا الصدد، أن أثني على الطريقة التي تمت بها إدارة أعمال المجلس خلال الشهر، والتي تميزت بالفاعلية وتحقيقها للفائدة المرجوة منها.

كما أثني على المبادرة الفرنسية بتنظيم جلسة نقاش مفتوحة بشأن حماية الأقليات في الشرق الأوسط (انظر S/PV.7419)، والتي شكلت فرصة ثمينة لتسليط الضوء على حجم التحديات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط جراء الخطر الذي يشكله الإرهاب، الذي يتعمد، وبشكل منظم، مهاجمة الأقليات الدينية والعرقية في سورية والعراق وبطريقة منهجية تهدف إلى القضاء على تلك الأقليات. مؤكدا بذات الوقت، على أن منطقة الشرق الأوسط لن تنعم بالأمن والسلام والاستقرار دون أن تقترن جهود التصدي للإرهاب والفكر المتطرف بجهود مشتركة وجادة لمعالجة مسببات ظهور وتنامي الأعمال الإرهابية. وحل قضايا المنطقة التي تعتبر جوهر النزاع وعدم الاستقرار، وفي مقدمتها النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني والأزمة السورية.

ختاما، يتطلع الأردن للتعاون مع كافة الدول الأعضاء خلال الشهر القادم، متمنيا أن نرقى إلى مستوى الرئاسات التي سبقتنا.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم شخصيا، السيد الرئيس، ووفدكم على جهودكم الفعالة في توجيه أعمال المجلس وعلى شهر آذار/مارس المثمر في ظل رئاستكم.

وكان من الملامح البارزة للبرنامج الشهري زيارة مجلس الأمن إلى أفريقيا، التي قد شعرت بالفخر لقيادتها معكم، سيدي الرئيس، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى، وبوروندي وأديس أبابا من أجل حضور الدورة التاسعة المشتركة الرامية إلى تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا.

في جمهورية أفريقيا الوسطى، شهدنا حالة ماسة للغاية تتسم بحاجتها الملحة إلى الحصول على المساعدة من المجتمع الدولي للتغلب على الواقع المأساوي الذي يواجهه السكان. ونقل أعضاء المجلس خلال الزيارة للسلطات الانتقالية وغيرها من المحاورين أهمية المضي قدما بالعملية الانتقالية، وبخاصة في تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة بناء مؤسسات الدولة بصورة فعالة. وبناء على استمرار التوترات الطائفية وعدم الاستقرار في البلد، قرر مجلس الأمن بموجب القرار ٢٢١٢ (٢٠١٥)، أن يأذن بزيادة عدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وموظفي السجون في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتمكن أعضاء مجلس الأمن خلال الزيارة من مشاهدة التقدم الكبير المحرز في بوروندي منذ نهاية الحرب الأهلية. ولكن، من الواضح أن السلام لا يزال هشا. ولذلك، آخذا في الاعتبار حقيقة أن الانتخابات ستجرى قريبا، كان الهدف الرئيسي للزيارة التشجيع على إجراء عملية انتخابية سلمية وشاملة وعادلة وشفافة وفقا لاتفاقات أروشا والدستور وخريطة الطريق للانتخابات التي وقعتها الأطراف السياسية. ويحدونا الأمل في أن تتجنب الجهات الفاعلة السياسية الخطاب العدواني وتركز على المناقشة البناءة للمشاكل الحقيقية التي يواجهها البلد.

وتألف الاجتماع مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من تبادل لوجهات النظر بشأن الحالات في منطقة البحيرات الكبرى، وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي والساحل، وليبيا، والصومال، وجنوب السودان ودارفور، ووضع استراتيجية لمحاربة جماعة بوكو حرام الإرهابية، في صورة أعم، الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي. وحشدت المشاورات بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتجديد ولايتها اهتمام أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

ويتضح من الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام (انظر S/PV.7410) والمناقشات التي تلتها، أن جمهورية الكونغو الديمقراطية عند مفترق طرق.

لقد أُحرز تقدم ملحوظ في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، ما يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله في جوانب حاسمة من عملية توطيد السلام يؤدي فيها الحوار مع الأمم المتحدة بشأن تعزيز فعالية البعثة دورا حاسما.

لقد حدثت تطورات إيجابية – كما أحاط بها مجلس الأمن علما – فيما يتعلق بالحالة في ليبريا وأيضا التطور الذي حدث في مجال مكافحة فيروس الإيبولا. فقد ساعدت نهاية الوباء على ما يبدو على عودة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى البلد، فضلا عن مواصلة السعي إلى بناء السلام وعملية بناء الدولة.

وكانت مسألة جماعة بوكو حرام أيضا في صميم شواغل مجلس الأمن. وكانت المناقشات بشأن مشروع القرار المتعلق

بمكافحة الإرهابيين موضوعا لكثير من المناقشات على مختلف المستويات. وأخيرا، نوقشت هذه المسألة اليوم بالتشاور مع مجلس الأمن، ونأمل أن يكون ذلك بداية لعملية توحيد الجهود الدولية بما يساعد على تعزيزها في الكفاح ضد إرهابيي جماعة بوكو حرام. وكانت المناقشاتان المفتوحتان اللتان عُقدتا في خلال الشهر (انظر S/PV.7414 و S/PV.7419) تعبيرا عن شعور مجلس الأمن بالقلق البالغ إزاء محنة المدنيين المحاصرين بالنزاعات، وتدلان على الأهمية التي أوليت لحمايتهم. وأشكركم، السيد الرئيس، على تلك الطريقة الفعالة في التصدي لحالة المدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء.

وأصبح الأطفال في حالات النزاع المسلح مسألة رئيسية في أعمال المجلس، واتجاها جديدا في الشرق الأوسط، حيث دُمرت المجتمعات المحلية التي ظلت تعيش معا في وئام منذ قرون عدة على يد الإرهابيين الجدد الذين يهدفون إلى بناء ما يسمى الدول على أساس التعصب والقضاء على أي اختلافات عرقية أو دينية. ونرحب بإعلان الأمين العام عن أن الأمم المتحدة تواصل وضع خطة عمل بشأن منع التطرف العنيف، ويتوقع إطلاقها في أيلول/سبتمبر، بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى حماية التنوع في الشرق الأوسط، وبعزمه على تشكيل فريق استشاري مؤلف من الزعماء الدينيين والقادة المدنيين والثقافيين والأكاديميين، فضلا عن قادة قطاع الأعمال التجارية بهدف تقديم رؤاهم بشأن ديناميات العلاقات الطائفية.

وحظي الشرق الأوسط بتركيز مداولات المجلس بشأنه نظرا لتصعيد النزاعات فيه. ويسهم إخفاق المجلس في الاتفاق على عناصر الحل السياسي في سوريا في تفاقم الحالة الإنسانية الكارثية هناك، وهي حالة ذات عواقب غير منظورة. وبناء على ذلك، ينبغي أن تتخذ البلدان ذات التأثير على الأطراف في الحرب نهجا أكثر عملية وواقعية إزاء النزاع إن كان لها أن تسهم بطريقة مجدية في وقف الأعمال العدائية. وفي اليمن، فقد أدى انهيار المحادثات بوساطة الأمم المتحدة، ومن ثم الهجوم السريع الذي شنه الحوثيون الذين سيطروا على جهاز الدولة ثم واصلوا الزحف نحو عدن، وما ترتب عن ذلك من تغيرات مثيرة في الوضع الاستراتيجي إلى تهيئة سيناريو الحرب الشاملة والتدخل الأجنبي من قبل الجميع، مع ما لذلك من نتائج غير متوقعة.

وباتت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك – وهي إحدى آخر بعثات حفظ السلام التقليدية التابعة للأمم المتحدة وقوة للفصل بغرض المحافظة على الهدنة بين قوتين متناظرتين – في خطر من جراء النزاع السوري، الأمر الذي يضيف عناصر مثيرة للقلق إلى البعثة. وبالقدر ذاته، تعاني قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بل يعاني لبنان نفسه بشدة من آثار النزاع السوري.

وكانت الحالة في ليبيا أيضا موضوعا لنظر المجلس، غير أنه لم يُحرز تقدم كبير في تطبيع الحياة السياسية وتزايد أخطار الإرهاب في المنطقة بأسرها. ونتوقع أنه قد يساعد اعتماد مجلس الأمن قرارات ذات صلة على تشجيع أصحاب المصلحة الليبيين على الوصول إلى التفاهم اللازم بهدف دفع العملية السياسية قدما.

وفيما يتعلق بالحالة في فلسطين وإسرائيل، فقد أصبح من الواضح بصورة متزايدة أنه يجب إجراء تغييرات جذرية في نهج المجتمع الدولي إن أراد مواصلة التزامه بحل الدولتين لإسرائيل وفلسطين على حد سواء. ونؤيد تأييدا كاملا مبادرة فرنسا إلى عقد مؤتمر دولي في باريس بشأن هذه المسألة الخطيرة، نظرا لأن الإجراءات التي تتخذها إسرائيل يبدو أنها ترمي إلى تقويض إطار حل الدولتين بشكل حاسم. وقد أحطنا علما بالإحاطة الإعلامية الصريحة التي قدمها السيد روبرت سيري بشأن الشرق الأوسط (انظر S/PV.7417) والتي تحث المجلس على تقديم إطار للمفاوضات، فضلا عن إبداء قيادة قوية في هذه المسألة.

وما تزال هايتي تشكّل محور شواغل وموضوعا للالتزامات المستمرة بعمليتها المعنية ببناء الدولة على نحو سلمي. وكانت أوكرانيا موضوع قرار لمجلس الأمن للمرة الأولى (القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)) الذي يؤيد إطار وقف إطلاق النار وتحقيق السلام. وحظي التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بمناقشة متعمقة، كما هو الحال بالنسبة للتراعات المتداخلة في السودان وجنوب السودان.

ختاما، نود أن نؤكد مجددا استعدادنا للعمل مع شركائنا الدوليين على وضع استراتيجيات جديدة للتصدي للتطرف العنيف الذي يلحق الضرر بجذور الحضارة ذاتها، وبالمدنيين الأبرياء، بمن في ذلك النساء والأطفال، والأقليات الدينية والعرقية في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجيات استجابة أيديولوجية فعالة للإرهاب على جميع المستويات، فضلا عن استخدام جميع الوسائل المتاحة لعزل الإرهابيين والحد من قدرتهم على حشد الشباب لتحقيق أهدافهم الشريرة. ويمثل تعزيز التسامح وإشراك الشباب في جميع جوانب صنع السياسات جانبا هاما آخر في جهود منع الجماعات المتطرفة من استغلال مثالية الشباب لتحقيق أغراضها.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن أفضل تمنياتنا لأصدقائنا الأعزاء من الأردن، ونأمل أن نواصل العمل المثمر الذي بدأته فرنسا في الشهر القادم.

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نهنئكم، السيد الرئيس، وفريقكم على إدارة أعمال مجلس الأمن بحزم وبصورة متوازنة خلال هذا الشهر، ونرحب بعقد جلسة الاختتام العامة هذه، التي نعتبرها أداة لا غنى عنها ويجب أن يحافظ عليها مجلس الأمن. ونثني أيضا على مبادرة رئاستكم، سيدي، باقتراح القيام بزيارة ميدانية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي. وقد كانت ممارسة مفيدة في مشاهدة الحقائق في الميدان، فضلا عن زيارة أديس أبابا بغرض تبادل الأفكار والآراء بشأن المسائل الرئيسية ذات الاهتمام المشترك بين المجلس والاتحاد الأفريقي.

وفيما يتعلق باليمن، فقد أسفرت التطورات التي حدثت خلال الأسابيع الأخيرة عن أسوأ السيناريوهات في الواقع. ومن الواضح أن عمل مجلس الأمن لم يكن فعالا، ما دمنا قد استخدمنا مختلف الأدوات المتاحة لهذا الجهاز دون تحقيق النتائج المرجوة. بل على العكس من ذلك، يبدو أن التأثير الذي يمكن أن يُمارس على الأطراف في التراع قد تضاءل بدلا عن أن يزداد. ونرى أنه ينبغي أن يبذل المجلس جهدا أكبر لكي يتسنى له فهم الحالة بصورة أفضل، وتجنب تكرار الحلول أو الأفكار التي ربما تؤدي إلى نتائج عكسية. ويجب إنهاء هذا التراع الآن تحقيقا لمصلحة السكان المدنيين في اليمن.

لقد عقد المجلس خلال هذا الشهر مشاورات بشأن الحالات في دارفور وجنوب السودان، وبين السودان وجنوب السودان.

لم يحرز أي تقدم في الحد من التوترات في أي من تلك الأزمات، أو في التوصل إلى اتفاق من شأنه معالجة الأسباب الجذرية لتلك الحالات من التراع. وعلاوة على ذلك، فيما يبدو أن الأوضاع الأمنية والحالة الإنسانية قد تدهورت.

ونشكر الرئاسة الفرنسية على إجراء مفاوضات شاملة بشأن تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. اعتماد القرار ٢٢١١ (٢٠١٥) بتوافق الآراء سيعجل، نأمل في ذلك، بتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة ويساعد في تحقيق السلام الدائم في البلد. وإننا نؤكد على الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال المفاوضات بشأن القرار بأن يطلب إلى إدارة عمليات حفظ السلام إبلاغ المجلس عن عمليات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الاجتماعات الشهرية على مستوى الخبراء، عملا

باقتراح من وفد نيوزيلندا. ونقدر أيضا حقيقة أنه، وفقا للطلب الذي تقدمت به شيلي، تم الاتفاق على إدراج البلدان المساهمة بقوات في تلك الاجتماعات. ويحدونا الأمل في أن يتم إبلاغ تلك البلدان في الوقت المناسب فيما يتعلق بالاجتماع الأول المقرر عقده يوم الجمعة، ٣ نيسان/أبريل.

ركزت المناقشة المفتوحة التي عقدت في ٢٥ آذار/مارس بشأن الأطفال والنزاع المسلح (انظر S/PV.7414)، على الجماعات المسلحة من غير الدول التي ترتكب أسوأ الجرائم ضد الفتيات والفتيان، بما في ذلك اختطافهم من جانب الجماعات الإرهابية، وستسهم لا شك في وضع الأسس للمناقشة المقبلة، التي نأمل أن تعقد في ظل الرئاسة الماليزية في سياق الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وخلال المناقشة المفتوحة، أعرب عن التأييد الشامل للتعامل مع اختطاف الأطفال في المستقبل القريب، وتعزيز آليات لكفالة حق الطفل في التعليم، وفقا للقرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، بما في ذلك الدعم المناسب لحماية المرافق التعليمية للفتيات عن طريق، من بين جملة أمور أخرى، مبادئ لوسنز التوجيهية. ونرحب بمشاركة المجتمع المدني في تلك المناقشات. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى عدم تسييس جدول الأعمال بغية التأكد من أن تلك المناقشات ستركز في المقام الأول على الحفاظ على المصالح العليا للأطفال، وذلك بوسائل من بينها تشجيع أفضل الممارسات ومبادرات محددة بغية تحقيق تلك الغاية، مثل المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه.

وتتوجه شيلي بالشكر لفرنسا على عقد مناقشة مفتوحة بشأن ضحايا الهجمات والانتهاكات على أسس عرقية أو دينية في الشرق الأوسط (انظر S/PV.7419). ويسرنا على وجه الخصوص استجابة العديد من الوفود في بياناتها إلى اقتراح شيلي لضمان الحرية الدينية واحترامها تماما، لأنه مستمد من حق الأشخاص الأساسي في الإيمان أو عدم الايمان بمعتقد ديني وفي عدم اعتناق ملة مغايرة أو اعتناقها.

وختاما، نقدر المناقشة بشأن مشروع القرار ضد جماعة بوكو حرام، والمشاورات بشأن الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين الذي تشكله تلك الجماعة الإرهابية. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمنا السياسي لقرار الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وجمهورية بنن بإنشاء فرقة عمل مشتركة متعددة الجنسيات ضد جماعة بوكو حرام، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء. ونعتقد أن البلدان المتضررة في المنطقة يجب أن تتوصل إلى حل بتوافق الآراء بشأن مشروع القرار، دون أن تغفل ضرورة تنسيق العمل في الكفاح ضد جماعة بوكو حرام.

السيدة هيل (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الختامية، وعلى هذا الاستعراض الكاشف لهذا الشهر غير المسبوق. ونشكركم وزملاءكم على إدارة عب العمل الاستثنائي بكفاءة وفاعلية. وسأركز على ثلاث نقاط تعرض لها وفد بلدي في الاضطلاع بأعماله.

أولا، تواصل نيوزيلندا تأييد عقد الجلسات الختامية بوصفها من الأدوات التي يمكن أن تعمل على زيادة شفافية المجلس على مستوى عموم أعضاء الأمم المتحدة، التي نعمل بالنيابة عنها. ونشكر الرئاسة على هذه الفرصة التي أتاحت للمجلس الارتقاء إلى مستوى الالتزام بتلبية احتياجات عموم الدول الأعضاء. ونظرا لوتيرة عمل المجلس، يمكن أن تقدم الجلسات الختامية أيضا فرصة لإمعان التفكير بشأن البنود الشاملة لعدة قطاعات، إلا أنها ليست الفرصة الوحيدة للشفافية التي قدمتها الرئاسة. والمناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح (انظر S/PV.7414) كانت مثالا رائعا. إذ سمحت لجميع أعضاء الأمم المتحدة بالمساهمة بالآراء كأساس للعمل في المستقبل، وأعطت زخما لبند هام على جدول أعمال المجلس.

ثانيا، إن مهمة زيارة المجلس إلى بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى – الأولى من نوعها – وإلى أديس أبابا

للاجتماع مع شركائنا في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي كانت إحدى السمات البارزة هذا الشهر. وكانت المراحل الثلاث للزيارة فرصاً هامة للعمل مع الناس على أرض الواقع، والحصول على منظور حقيقي بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمالنا اليوم. أوفت الزيارة إلى حد كبير بمهمة سياسية هامة تتمثل في إظهار أن مجلس الأمن يحافظ على مشاركته في تلك البلدان.

الزيارة التي قام بها المجلس إلى جمهورية أفريقيا الوسطى كانت حسنة التوقيت بشكل خاص، نظراً لتجديد المجلس المقرر لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الشهر المقبل، في ظل رئاسة الأردن. وزيارة أديس أبابا والموضوع الواسع النطاق الذي ناقشناه مع شركائنا في مجلس السلم والأمن شددت على الأهمية التي نوليها لبناء تلك الشراكة. وفي حين تعد هذه المشاركة مفيدة، لكنها ليست بديلا عن الانخراط المتواصل بين المجلسين، وهو أمر تلتزم نيوزيلندا بمواصلة تعزيزه على المستوى العملي. ونحن نتقدم بالشكر إلى أنغولا، التي قادت مهمة الزيارة إلى جانب رئاسة المجلس، وللولايات المتحدة التي قادة مرحلة بوروندي من الزيارة.

ثالثا، اسمحوا لي أن أهنئكم مرة أخرى، سيدي، على الطريقة الممتازة التي قدتم بها ووفدكم أعمال المجلس في آذار/مارس، في ظل ظروف صعبة بصفة خاصة. ونعتبر أن الطريقة التي تم بها ترؤس المشاورات المغلقة، والنهج الحاسم والسريع الاستجابة الذي اتبعتموه خلال المشاورات وتجاه الطلبات المقدمة من الأعضاء خلال الشهر هي التي يمكن أن تحدث حقاً تحسنا إيجابيا في أساليب العمل. ونثني أيضا على التزامكم بالعمل مع وسائط الإعلام بعد المشاورات بغية زيادة الشفافية في عمل المجلس. وعلاوة على ذلك، نرحب بالعدد المتزايد من النصوص التي بادر بها أعضاء المجلس المنتخبون وقدموها وأداء المجلس بوصفه هيئة تتكون من ١٥ عضوا.

ونتمنى للأردن كل النجاح خلال رئاسته في نيسان/أبريل، ونحن على استعداد لدعمه بكل جهد ممكن، بينما نواصل عملنا عبر جدول أعمال المجلس.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في تهنئتكم بحرارة، سيدي الرئيس، على قيادة المجلس خلال شهر وبرنامج عمل مزدحمين للغاية ويشكلان تحديا. ونحن نقدر أيما تقدير الطريقة الثابتة والفعالة التي أدرتم بها المجلس وعمله.

تؤكد ماليزيا مجددا تأييدها للجلسة الختامية، لأنها تتيح للمجلس فرصة للتفكير مليا في العمل بصورة جماعية خلال الشهر السابق. وفي الوقت نفسه، فهي تتيح لنا تبادل الآراء بشأن إمكانية المضي قدما ببعض المسائل أو جداول أعمال معينة في الشهر المقبل.

أود أولا أن أشيد بفرنسا على قيادة زيارة المجلس إلى أفريقيا في أوائل هذا الشهر، وأنغولا والولايات المتحدة على المشاركة في قيادتها. وبالنسبة لوفد بلدي، وفرت الزيارة معلومات قيمة وخبرة مباشرة للحالات والتحديات التي تواجهها على أرض الواقع في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال الاجتماع التشاوري السنوي التاسع المشترك بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي كان التفاعل أيضا مثمرا، ونعتقد أنه مهد الطريق لتوثيق التعاون والتنسيق بين الهيئتين. وفي ذلك الصدد، نرحب بالبيان المشترك الصادر عقب انتهاء الاجتماع التشاوري في أديس أبابا، في ١٢ آذار/مارس.

تؤكّد إحصاءات آذار/مارس من جديد، التي ذكرتموها للتو بالتفصيل سيدي الرئيس، أن المجلس ليس مستمراً في المشاركة فحسب، ولكنه بحث وتصرف بنشاط بشأن مختلف المسائل المدرجة في جدول أعماله. واتخذ عدداً من القرارات ذات الأهمية، في رأينا، وذات المغزى بشأن عدد من المسائل

الرئيسية ذات الصلة بالحالات في أفغانستان، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب السودان، لبنان، ليبيا، واليمن، من بين دول أخرى.

عموماً وخلال الشهر الماضي، نعتقد أن المجلس ظل متحداً بشأن طائفة واسعة ومتنوعة من القضايا والحالات. هذه الوحدة في القصد والغاية مهمة ويجب المحافظة عليها إذا أريد للمجلس أن يواصل بفعالية وكفاءة أداء مسؤولياته التي عهد إليه بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولكن من المؤسف أنه بشأن بعض المسائل الملحّة بشكل مماثل إن لم تكن أكثر إلحاحاً والتي تحتاج إلى استجابة فعالة وحازمة من المجلس، بدا أن هذه الوحدة لا تزال بعيدة المنال. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجدداً التزام ماليزيا بمواصلة العمل بصورة بناءة لضمان أن المجلس يتصرف على نحو متضافر وجماعي بشأن جميع المسائل والحالات التي تدخل في نطاق اختصاصه، بما في ذلك وفي الواقع على وجه التحديد، بشأن تلك التي هي أكثر صعوبة.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، ولفرنسا على تنظيم المناقشتين الموضوعيتين المفتوحتين الأسبوع الماضي بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة (انظر S/PV.7414) ووضع الأقليات (انظر S/PV.7419). وإذ نمضي قدماً، نعتقد أن المناقشة المفيدة التي جرت في المناقشتين لن تحسّن سبل إطلاع المجلس وحسب بل وإطلاع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة المهتمّين في تأطير الخطوات المقبلة المحتملة أو مسارات العمل. ونرى أيضاً أن عقد هذه المناقشات يساعد على تركيز مناقشة المجلس، من بين أمور أخرى، على بعض المواضيع الأساسية، التي تشمل التهديد الذي يمثله الإرهاب، والتطرف العنيف، ومرتكبي الأعمال البشعة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نود أن نذكّر بالبيان الصحفي الصادر مؤخراً عن المجلس بشأن الهجمات الإرهابية التي وقعت في مقديشو في عطلة نهاية الأسبوع الماضي (SC/11844)، مما أدى إلى مقتل أحد زملائنا، السفير يوسف محمد اسماعيل باري – باري، الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة في جنيف، إلى جانب ضحايا آخرين. ونكرر الإعراب عن إدانتنا القوية للهجوم، ونؤكد أنه لا بد من محاسبة الجناة.

وفيما يتعلق بقضية الأطفال والنزاع المسلح، نقدّر النهج الجديد الذي عرضته فرنسا عن الكيفية التي يمكن بها المضي قدماً في المجلس. ونتطلع إلى مواصلة الزخم والتعاون الممتاز والشراكة بشأن هذه المسألة مع فرنسا وجميع أعضاء المجلس من الآن وحتى حزيران/يونيه، وما بعده.

وقد تلقينا في آذار/مارس إحاطة إعلامية أخيرة من السيد روبرت سيري، المنسق الخاص المنتهية ولايته لعملية السلام في الشرق الأوسط (انظر S/PV.7417) إننا نثمّن عالياً جهود السيد سيري ومساهماته في أعمال المجلس ومنظومة الأمم المتحدة ككل، ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق لالتزامه ومهنيته في هذا الصدد. وتود ماليزيا أيضاً أن تغتنم هذه الفرصة لكي تهنئ نيجيريا على النجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية في عطلة نهاية الأسبوع الماضي. ونعتقد أن نيجيريا قوية وموحدة هي أيضاً في صالح الشركاء والجهات صاحبة المصلحة على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك في سياق الجهود الجارية لمكافحة التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام في المنطقة.

وفي الختام، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنهنئ الأردن على الرئاسة المقبلة للمجلس لشهر نيسان/أبريل. ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل بشكل وثيق وبناء مع الأردن وجميع أعضاء المجلس في شهر نيسان/أبريل، الذي يعد بأن يكون حافلاً بالعمل وصعباً، كما كان آذار/مارس.

السيد باوبلس (ليتوانيا) (تكلم بالفرنسية): نود أن نعرب شخصياً عن امتنان وفد بلدي لكم، سيدي الرئيس، ولفريقكم على رئاستكم المجلس لهذا الشهر.

(تكلم بالإنكليزية)

فلم يكد يمرّ يوم في ظل الرئاسة الفرنسية دون جلسة علنية للمجلس، وما كاد يمر يوم دون إحاطة من الرئاسة في ركن الصحافة. لقد كان الوفد الفرنسي رائعاً في إدارة العديد من حالات الطوارئ، بما في ذلك بشأن اليمن وجماعة بوكو حرام وأوكرانيا. كما أشكر الرئاسة على تركيز اهتمام المجلس على مسائل تجنيد الأطفال والمستقبل العصيب لطوائف الأقليات في منطقة الشرق الأوسط الكبرى.

والإحصاءات لا تكذب. فقد زاد عبء عمل المجلس بقفزات سريعة. وفي الآونة الأخيرة، لم يكد برنامج العمل يترك فسحة للجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن والأفرقة العاملة من أجل أداء عملها. وبإنشاء لجنة الجزاءات لجنوب السودان في آذار/مارس بموجب القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، فإن الأمم المتحدة تقوم بإدارة رقم قياسي من نظم الجزاءات. وهناك المزيد من الاجتماعات غير الرسمية، والمزيد من المفاوضات المعقدة والمزيد من النواتج. والمزيد من الطلبات الواقعة على عاتق هيئات الأمانة العامة وعلى المترجمين الشفويين. وفي مرحلة ما، سيتعين علينا استعراض بعض أساليب عمل المجلس والدورات التي تظهر فيها البنود المدرجة في جدول الأعمال، والنظر في ترك حد أدنى من الفسحات كل شهر لعمل الهيئات الفرعية التي تضع قرارات المجلس موضع التنفيذ. ولا يزال نطاق عمل المجلس آخذاً في الاتساع. وهناك عدد يتزايد من الصراعات في رقعة جغرافية تزداد اتساعا: أوكرانيا، منطقة بحيرة تشاد، اليمن، جنوب السودان، وليبيا وسوريا والعراق، على سبيل المثال لا الحصر.

وبالرغم من الإنذارات المبكرة القوية، وجهود الوساطة للأمم المتحدة، والضغط السياسي من المجتمع الدولي، يقف اليمن على نحو خطير على شفا حرب أهلية. وتؤكّد قرارات المجلس ذات الصلة والبيان الرئاسي الذي اعتمد يوم الأحد قبل الماضي (S/PRST/2015/7) على الوحدة السياسية للمجتمع الدولي. ومع ذلك فإن قرارات المجلس لم يكن لها تأثير يذكر على أرض الواقع. تقدّم الحوثيون إلى صنعاء وإلى تعز، وإلى محافظة لحج، وإلى قاعدة العند الجوية. إن الصراع الطائفي والتفكك الناشئين في هذا البلد لن يفيدا إلا تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية والدولة الإسلامية في العراق والشام ومن لفّ لفّهم. ويشهد على ذلك الهجومان المروّعان على مسجدين في ٢٠ آذار/مارس.

و لم يكن المجلس قادراً على ممارسة الضغط على الجهات الفاعلة في اليمن، وذلك إلى حد كبير لأننا لم نفعل ما فيه الكفاية. ووفقاً لفريق خبراء اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، جمع الرئيس السابق صالح ما يصل إلى ٦٠ بليون دولار، وهي أصول استُخدمت في تقويض الحكومة الشرعية. ومغامرة الحوثيين العسكرية لم تأت صدفة. لقد تمت تسمية علي عبد الله صالح لفرض الجزاءات عليه، ومع ذلك فقد كان المجلس بطيئاً في تحديد الأصول الخاضعة للمراقبة من خلال أفراد عائلته والمقربين منه وتجميدها. لقد استمعنا باهتمام إلى دعوة الفريق للنظر في تدابير جديدة لتقييد تدفق الأسلحة إلى اليمن. وعلى مدى الخمسين سنة الماضية، لم تبرهن الأعمال العسكرية على أنها حل دائم في اليمن. والمفاوضات مع جميع أصحاب المصلحة هي التي ستسفر عن حل مستدام.

وعندما توفي ٢٩ تلميذاً في هجوم جماعة بوكو حرام على إحدى المدارس في بوني يادي في شباط/فبراير ٢٠١٤، تلقى المجلس إنذاراً مبكراً. وأعقبه أول رد للمجلس في نيسان/أبريل. وبعد سنة من ذلك، لا تزال جماعة بوكو حرام تشكّل تهديداً متزايداً للسلام والأمن في منطقة بحيرة تشاد وخارجها. ومنذ أسبوع مضى، فُقد ٥٠٠ طفل من داماساك في نيجيريا. واجتاحت عمليات الاختطاف والقتل والنهب والاسترقاق الجنسي والإرهاب التي ترتكبها جماعة بوكو حرام

الشمال الشرقي من نيجيريا وجيرانها. ونرحب بالخطوات التي اتخذت لتفعيل فرقة عمل مشتركة متعددة الجنسيات. وينبغي أن تتم العمليات العسكرية ضد جماعة بوكو حرام وفقاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي المجلس، ستدعم ليتوانيا الجهود الإقليمية.

ويوم الجمعة الماضي، قام المجلس مرة أخرى بتمديد حظر الأسلحة المفروض على ليبيا، ضمن تدابير أخرى. وفيما يتوسّط السيد برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام، بين الأطراف لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، يظل التحدي الأساسي قائماً. وليبيا غارقة في الأسلحة، فآلاف تلو الآلاف من الأميال من حدودها تظل مجرّد علامات على الخرائط، ويعمل الإرهابيون والمقاتلون والمهربون في المناطق الداخلية النائية من البلد على هواهم.

إن تدفّق المزيد من الأسلحة إلى المنطقة يصبّ الزيت على النار. ويدعو القرار ٢٢١٣ (٢٠١٥)، الذي اتُخذ مؤخراً، مرة أخرى ليبيا والشركاء الدوليين إلى التصدي للنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإدارة المخزونات وتدمير الفائض من الأسلحة أو غير المشروع منها. وسينتهي الأمر بالمزيد من الشحنات الواردة إلى ليبيا، وخاصة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر، إلى الوقوع في أيدي الجماعات المسلحة. وتتسرّب الأسلحة الصغيرة من ليبيا بشكل متزايد وبكميات كبيرة إلى أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وحتى إلى أماكن أخرى أبعد من ذلك.

وقد أدى عدم التصدي بصورة منهجية لتنفيذ عمليات الحظر والضوابط على الأسلحة الصغيرة من خلال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني في الكثير من الصراعات إلى تكرار دورات العنف ذات التكلفة الباهظة. كم عملية من عمليات الحظر على الأسلحة الـ ٢٦ التي فرضها مجلس الأمن حتى الآن حققت هدف استعادة السلام والأمن الدوليين؟ نعتقد أن المجلس بحاجة إلى التصدي بجدية لإدارة عمليات حظر توريد الأسلحة عن طريق تعزيز تصميمها، ولا سيما بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر وتقديم المزيد من الدعم الموحد إلى الدول المدرجة على جدول أعماله. ويفتقر المجلس إلى القدرة الهيكلية على تحديد وصياغة ومتابعة عمليات حظر توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطريقة منهجية في جميع لجان الجزاءات وعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية ذات الصلة. وتتطلع ليتوانيا إلى تلقي توصيات الأمين العام بشأن كيفية التصدي لتنفيذ القرار ٢١١٧ (٢٠١٣) ذي الصلة في التقرير القادم بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونتطلع إلى تنفيذ تلك التوصيات، ونأمل من أعضاء المجلس دعم هذا الجهد.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أختم بتمنّي كل النجاح للرئاسة الأردنية خلال شهر نيسان/أبريل. ويمكن لذلك الوفد أن يعول على دعمنا.

السيد راميريس كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن جمهورية فنزويلا البوليفارية، اسمحوا لي أن أهنئكم وأهنئ فريقكم، سيدي الرئيس، على القيادة الفعالة التي أدار بها وفد بلدكم أعمال المجلس طوال هذا الشهر. لقد قمتم بعمل ممتاز.

نقدر عقد جلسات الاختتام هذه المتعلقة بالأعمال التي تضطلع بها هذه الهيئة. ونعتقد أن عمل المجلس ينبغي أن يجري بطريقة شفافة وواسعة النطاق. ونشجع، انطلاقا من روح المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة ومقصدها، على تعزيز العلاقات بين المجلس وبقية أعضاء الأمم المتحدة، إذ نسلّم بأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين تهم جميع الدول الأعضاء.

لقد كان شهراً حافلاً بالتأكيد. ونود أن نسلط الضوء على بعض الجوانب ذات الأهمية الخاصة لوفد بلدي.

فيما يتعلق باليمن، كانت الجلسة الطارئة التي عقدها المجلس بشأن الحالة في ذلك البلد (انظر S/PV.7411) ذات أهمية خاصة وضرورة ملحة. لقد سقط اليمن في أتون العنف نتيجة عدم الاستقرار السياسي الجاري في شكل المواجهات المسلحة بين مختلف الفصائل. ونشعر بالقلق إذ نلاحظ استغلال تدهور النزاع الجاري من جانب تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، من بين آخرين، لتعزيز خططهما الإجرامية المستوحاة التي تستلهم مشاعرن الكراهية والعنف، بهدف تعزيز الفوضى وتجزئة البلد. وندعو إلى صون سيادة اليمن واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية.

وتؤكد فنزويلا مجدداً دعمها الكامل لجهود المبعوث الخاص للأمين العام، السيد جمال بنعمر. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن حل الأزمة في اليمن يجب أن يأتي من اليمنيين أنفسهم لا أن يُفرض عليهم من الخارج. فليس هناك حل عسكري ممكن. ومن الضروري الإصرار على التوصل إلى تسوية سياسية سلمية للصراع. ونحث الأطراف والدول الأعضاء على الامتناع عن اتخاذ أي تدابير يمكن أن تقوض تحقيق السلام والاستقرار في اليمن، بما يتفق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

أتاحت لنا الجلسة المعقودة في ٤ آذار/مارس بشأن الحالة في ليبيا (انظر S/PV.7398) الفرصة للتفكير في خطورة الأزمة السياسية والمؤسسية والإنسانية في ذلك البلد. ويشير قيام حكومتين جنباً إلى جنب ووجود جماعات مسلحة متطرفة وشبكة الإرهاب المتنامية إلى أن البلد متأثر تأثيراً عميقاً بالعنف الطائفي. لقد بات الشعب الليبي والشعوب الأخرى في الشرق الأوسط اليوم ضحايا انهيار الدولة ومؤسساتها، وهذا نتيجة إجراءات انفرادية أدت إلى عملية شديدة من عدم الاستقرار السياسي في المنطقة. ويساورنا القلق من زيادة الاتجار غير المشروع بالأسلحة ونحذّر منه، وهوالأمر الذي يوفر اليوم للجماعات الإرهابية في تلك المنطقة قدرة عسكرية هائلة. ونؤكد مجدداً إدانتنا الشديدة لقتل ٢١ من المسيحيين الأقباط من مصر في ليبيا، فضلاً عن الفظائع الأخرى التي يرتكبها الإرهابيون في المنطقة.

وأتاحت لنا الجلسة المعقودة في ٢٤ آذار/مارس (انظر S/PV.7412) بشأن موضوع إيران الفرصة للتعبير عن ارتياحنا للتقدم المحرز فيما يتعلق بخطة العمل المشتركة والمحادثات الجارية في سويسرا بين مجموعة ٥+١ وإيران لإيجاد حل سلمي لمسألة برنامجها النووي. إن عملية المفاوضات الجارية أمر في غاية الأهمية وينبغي أن تؤدي إلى الرفع النهائي لنظام الجزاءات الذي فرضه مجلس الأمن على ذلك البلد الشقيق. والتعاون المستمر بين تلك الدولة والوكالة الدولية للطاقة الذرية جانب إيجابي جداً من جوانب العملية. كما نؤكد مجدداً الحق السيادي لجميع البلدان النامية، بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية، في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، عملاً بالمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونأمل أن تتوج محادثات عدم الانتشار بالنجاح وألا ترضخ البلدان المعنية لابتزاز الحرب والكراهية.

وتولي فنزويلا أهمية خاصة للمناقشات بشأن القضية الفلسطينية. يَدين مجلس الأمن بدين تاريخي للشعب الفلسطيني، يعود إلى أكثر من ٥٠ عاماً مضت. ونأمل أن يعرب المجتمع الدولي عن موقفه من خلال هذه الهيئة في أقرب وقت ممكن بهدف ضمان حق الشعب الفلسطيني في أن يمارس حقه بالكامل في تقرير المصير، بما في ذلك قبوله بصفة دولة عضوا في الأمم المتحدة.

ويجب على مجلس الأمن استعادة زمام المبادرة والاضطلاع الكامل بمسؤوليته عن السلام والأمن الدوليين بموجب الميثاق من خلال اتخاذ قرار في أقرب وقت ممكن، يطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دولة فلسطين، المستمر بصورة

غير قانونية لأكثر من ٤٠ عاماً. إن الاحتلال الإسرائيلي لتلك الأراضي وممارسة بناء المستوطنات سببان هامّان لارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وإننا نؤيّد وضع حد للإفلات من العقاب؛ ويجب تقديم المسؤولين عن جرائم الحرب إلى العدالة. وأخيراً، نعرب عن أملنا في استئناف المفاوضات بين الطرفين في إطار حل يشمل قيام دولتين: إسرائيل وفلسطين.

ولا تقل الحالة في الجمهورية العربية السورية أهمية عن ذلك، حيث غذّت الحرب وأنشطة الجماعات الإرهابية حالة تزداد عنفاً وهي ذات آثار إنسانية جسيمة. وتدعو فنزويلا إلى وقف لإطلاق النار وتؤيد الحل السياسي، بمشاركة نشطة من الشعب السوري ودون تدخّل خارجي. ويساورنا القلق إزاء حالة حقوق الإنسان المتردّية. إنها مأساة حقيقية ينبغي أن تكون محور اهتمامنا في المستقبل. ونحن نؤيد التوصل إلى حل سياسي للصراع، يشمل جميع الأطراف ويحترم سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية ويضع حداً لتوريد الأسلحة والمعدات إلى المنظمات الإرهابية، مثل تنظيم داعش وجبهة النصرة، وتدريبها.

وكانت زيارة مجلس الأمن إلى أفريقيا في الفترة من ١٠ إلى ١٣ آذار/مارس فرصة ممتازة لدعم الجهود التي تبذلها السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى وللخروج بفهم أفضل للحالة في ذلك البلد. وكانت أيضاً فرصة لرصد وتقييم العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في الوفاء بولايتها، بما في ذلك حماية المدنيين.

ونرحب أيضاً بعقد المشاورات السنوية بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، فضلاً عن إصدار البيان المشترك. ونود أن نذكر بشكل خاص الزيارة إلى بوروندي دعماً لعملية الانتخابات الرئاسية والتشريعية في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٤.

وبشأن دارفور، يؤسفنا أن الحالة على أرض الواقع لم تتحسن، كما كنا نأمل. وندعو الطرفين إلى تجديد الحوار ونطلب إلى تلك البلدان التي فرضت جزاءات أحادية الجانب على الحكومة السودانية أن ترفعها، بما في ذلك تخفيف عبء ديون السودان. وقد ذكرنا الكثير في الاجتماع الذي عقد في ١٧ آذار/مارس (انظر S/PV.7405)

وفي مسألة المناقشات المفتوحة، نرى أن المناقشة بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة (انظر S/PV.7414) يكتسي أهمية خاصة. يعبر العدد الكبير من المشاركين في تلك المناقشة بوضوح عن أهمية المسألة والحاجة إلى تعزيز جهود التعاون الدولي الرامية إلى ضمان حماية هذه الفئة الضعيفة، التي هي هدف لأبشع الفظائع. ومن المهم أن عدداً متزايداً من البلدان يعتبر أن من الضروري اعتماد نهج شامل إزاء هذه المسألة من خلال التعامل مع الأسباب الجذرية للصراع، دون إغفال الجهود في الأجلين القصير أو المتوسط. نحن نرفض بشدة جميع الممارسات من قبيل اختطاف الأطفال، واسترقاقهم وانتهاك حقوقهم الإنسانية. يجب النظر إلى هذه الاعتداءات على أنها جرائم ضد الإنسانية، وينبغي تقديم المسؤولين عنها أمام العدالة الجنائية الدولية.

كما نطالب بالإفراج عن ٣٠٠ من الأطفال الفلسطينيين الذين لا يزالون محتجزين في السجون الإسرائيلية. ونعرب عن دعمنا للجهود التي تبذلها ماليزيا بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ونرحب بحقيقة أن مسألة الأطفال ستكون من أهم المسائل خلال شهر حزيران/يونيه، عندما تترأس مجلس الأمن.

إن المناقشة العلنية التي جرت في ٢٧ آذار/مارس (انظر S/PV.7419) بشأن ضحايا الهجمات والاعتداءات على أسس دينية وعرقية في الشرق الأوسط، برئاسة وزير خارجية فرنسا السيد لوران فابيوس، كانت فرصة لكي نرفض بشدة

جميع أعمال التعصب والترهيب أو العدوان أو العنف التي ترتكبها المنظمات المتطرفة ضد أي طائفة دينية أو عرقية، لا سيما تلك التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، التي انتشرت في السنوات الأخيرة في الشرق الأوسط. فكيف يمكن لمنطقة كانت مهد الحضارة، وهي منطقة تعايشت فيها سلمياً منذ آلاف السنين مختلف الفئات العرقية والدينية، أن تقع ضحية للإرهاب الهمجي؟ ومن الضروري زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز التدابير المتفق عليها إلى منع ووقف الدعم الخارجي لهذه الجماعات، ولا سيما تمويلها ومصادر أسلحتها الحديثة.

ومن نفس المنطلق، نؤكد من جديد أن من الضروري أن ندين، بالإضافة إلى هذه الفظائع، تفكيك القدرات المؤسسية للدول. ونشدد كذلك على الحاجة إلى تعزيز الحظر على مصادر التمويل والمعدات اللوجستية والعسكرية لهذه المنظمات الإرهابية.

وأخيراً، فإننا نرحب بالإحاطة الإعلامية اليوم (انظر S/PV.7421) بشأن التهديد الإرهابي للسلام والأمن الدوليين الذي تشكله جماعة بوكو حرام في بلدان حوض بحيرة تشاد وفي بقية المنطقة. ونكرر إدانتنا للأعمال الإجرامية لتلك المنظمة الإرهابية، التي زرعت الموت والدمار في تلك المنطقة عن طريق اختطاف الأطفال والنساء وقتلهم، والذين هم الضحايا الرئيسيون للهجمات.

إن فترويلا على استعداد لدعم قرار لمجلس الأمن يقدم الدعم السياسي إلى بلدان المنطقة التي تتحمل العبء العسكري الرئيسي في التصدي لهذا التهديد. ينبغي أن يقوم قرار من هذا القبيل على أساس الاتفاق فيما بين جميع البلدان المتضررة، لا سيما نيجيريا.

وأخيراً، نهنئ نيجيريا على إجراء الانتخابات التي هي عامل رئيسي من عوامل الأمن والاستقرار في البلد. ونحن على يقين بأن مجلس الأمن سيحافظ خلال شهر نيسان/أبريل على وتيرة عمله الدينامية، ويواصل مناقشة المسائل الحيوية برئاسة الأردن، التي يمكنها أن تعوّل على دعمنا الكامل.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): كان جدول أعمال مجلس الأمن لشهر آذار/مارس جدولا مزدحما بالعمل، ونود أن نشكر الفريق الفرنسي على الاسلوب الماهر الذي أدار بها أعمال المجلس وعلى الزيارة إلى أفريقيا. وأود التركيز على العديد من المسائل الرئيسية. نحن ممتنون لوفد فرنسا على عقد جلسة المجلس بشأن مسألة الأقليات العرقية والدينية في الشرق الأوسط (انظر S/PV.7419)، التي تدهورت حالتها إلى حد كبير. إن ظهور منظمات تنشر الإرهاب داخل حدود عدد من دول المنطقة تحت ستار الإسلام أمر لا علاقة له بهذا الدين السلمي.

وانتشار هذه الظاهرة الخبيثة هو نتيجة للفراغ السياسي الذي نشأ في عدد من البلدان.

وما برحت روسيا تؤيد التسوية في حالات الأزمات في المنطقة من خلال الإصلاحات التدريجية التي تستند إلى الحوار الوطني، دون تدخل خارجي، على أساس السلام والوئام بين جميع الجماعات الدينية، بما في ذلك مختلف طوائف الإسلام والمسيحية.

ولن تكون مكافحة تزايد التطرف الديني ناجحة إلا إذا كان النهج المتبع شاملا، دون أية معايير مزدوجة. والحالة المتدهورة في ليبيا مثال واضح على أنه لا يوجد بديل لهذا النوع من النهج. ونشعر بالقلق البالغ إزاء الزيادة في الإرهاب هناك؛ ويترسخ تنظيم الدولة الإسلامية بشكل متزايد في تلك الدولة. ومن الواضح أنه ينبغي اتخاذ إجراءات مكافحة الإرهاب بالتوازي مع التدابير السياسية. وسيساهم القراران المتخذان بشأن ليبيا هذا الشهر – ٢٢٠٨ (٢٠١٥) و ٢٢١٣ (٢٠١٥) – في التعامل مع هذه القضايا الأساسية. وينبغي ألا نتوانى عن تنفيذهما. سيكون ذلك أمراً خطيراً، لا سيما في

ضوء الشواغل المشروعة لجيران ليبيا. ونأمل أن يشكل البيان الرئاسي المتعلق بليبيا الذي قدمته فرنسا إسهاماً هاماً في تحقيق استقرار الوضع في البلد.

لقد ساءت الحالة في اليمن إلى حد كبير هذا الشهر، ونحن نعرب عن بالغ القلق إزاء الحالة هناك. لقد أيدنا دائماً السيادة والوحدة والسلامة الإقليمية لذاك البلد. ونرى أنه من الأهمية بمكان لجميع أطراف التراع اليمني وحلفائهم الخارجيين وضع حد فوري لجميع أشكال النشاط العسكري. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن التصدي لمصادر التراع ذات الجذور العميقة إلا على أساس حوار وطني واسع النطاق تحت رعاية الأمم المتحدة. وستواصل روسيا، في اتصالاتها مع جميع أطراف الصراع اليمني، تكثيف جهودها بما في ذلك داخل الأمم المتحدة لإيجاد حل سريع وسلمي للتراع المسلح في اليمن. ويجب أن نعيد الأطراف إلى طاولة المفاوضات.

كما تشارك روسيا بنشاط في حل التراع السوري، بما في ذلك عن طريق إجراء اتصالات بين الأطراف السورية في موسكو. وليس سراً أن المشاكل الراهنة التي تواجه المنطقة تغذيها إلى حد كبير حقيقة أن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لم يحلّ طوال عدة عقود. ويدخل الجانبان اليوم مرحلة حرجة يحتاجان فيها إلى التأكيد بشكل نهائي على خيارهما الاستراتيجي لصالح الحل القائم على وجود الدولتين والمستند إلى الشرعية الدولية المتفق عليها.

وخلال الشهر الماضي، ركزنا بصفة خاصة على الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعتقد أن إعادة إقامة التعاون بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية هو في صالح الجانبين.

ونشدد في هذا السياق على أن من غير المقبول تمديد الولاية القوية لقوة لواء التدخل التابع للبعثة ككل. إن مهمة كفالة القانون والنظام والقضاء على الجماعات المسلحة على أراضيها تقع حصرياً على عاتق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد ركّز المجلس أيضاً اهتمامه على الحالة المأساوية في أوكرانيا. وأود التأكيد على أن مجموعة تدابير ١٢ شباط/فبراير التي أكدها القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) لا تزال حجر الزاوية في حلّ الصراع الأوكراني، ويجب تنفيذها على نحو كامل وتام.

وختاماً، نتمنى كل النجاح لوفد الأردن الذي سيرأس المجلس في نيسان/أبريل. وأؤكد له دعمنا الكامل.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالفرنسية): أعتقد أن الرسالة بسيطة للغاية: برافو فرنسا.

(تكلم بالإسبانية)

وأهنئ فرنسا لأن وفدها بالكامل قد قام بعمل رائع. وإذا كان الغرض من هذه الجلسة الختامية إتاحة الفرصة لنا لتقييم أو انتقاد العمل المنجز خلال شهر آذار/مارس، فلا أعتقد أن التقييم يمكن أن يكون أعلى أو مستوى النقد أدنى مما هما عليه. وذلك ببساطة لأن فرنسا عملت في جميع الأوقات على تشجيع جميع أدوات الدبلوماسية الوقائية وتعزيزها.

وفي هذا الشهر، كان على المجتمع الدولي وأعضاء المجلس أن يستجيبوا لخطر الإرهاب المحدق والجهات الفاعلة من غير الدول. وكانت هناك حالات قليلة كرسنا فيها الكثير من الوقت لمعالجة خطر الإرهاب المروّع. لذلك أود أن أسلط الضوء على المناقشات التي أجرتها فرنسا، ولا سيما المناقشة الرائعة بشأن الأقليات في الشرق الأوسط (انظر S/PV.7419). وكما ذكر ممثل شيلي في وقت سابق، استخدمت فرنسا أيضاً جميع الأدوات المتاحة للمجلس لكي تحقق الفعالية. وأود أن أسلط الضوء بوجه خاص على الزيارة الرائعة التي نظمت إلى أفريقيا، فضلاً عن اجتماعات صيغة آريا، التي هي أداة أساسية

لمعرفة ما يجري في الميدان مباشرة، وإعطاء الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن إمكانية الوصول المباشر إلى أعمال المجلس.

كما أننا استفدنا أيضاً، تحت القيادة الماهرة لفرنسا، أكبر استفادة من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وأشير تحديداً إلى مداخلة الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، الذي كان مهماً حقاً بالنسبة لإسبانيا كعضو في الاتحاد (انظر S/PV.7402)، والزيارة إلى أفريقيا، والتي استطاع بفضلها مجلس الأمن تعميق روابطه مع الاتحاد الأفريقي. هذا جانب حاسم من عملنا.

وفيما يتعلق بجلسة الجمعة، التي كانت برئاسة وزير خارجية فرنسا (انظر S/PV.7419)، كان من المؤثّر بشكل خاص الاستماع إلى شهادة عضو في البرلمان العراقي، الأمر الذي جعلنا جميعاً ندرك الخطورة والمأساة في الحالة التي يواجهها العديد من الناس خارج هذه القاعة المهيبة.

وفيما يتعلق بأساليب العمل، استمعت باهتمام إلى جميع البيانات، ولكن على وجه التحديد للبيان الذي أدلى به وفد ليتوانيا، والذي قدّم تقييماً ذاتياً لافتاً للانتباه بشأن أعمال مجلس الأمن. وأعتقد أنهم وضعوا أصبعهم على الجرح بقولهم إن علينا أن نحسّن درجة فعالية مجلس الأمن في الميدان. وبعبارة أخرى، يجب علينا زيادة أثر قرارات مجلس الأمن على أرض الواقع؛ يتولّد لدينا أحياناً انطباع بأن البيانات الرئاسية أو البيانات الصحفية تظلّ إلى حد ما غير ملموسة، لا تأثير مباشراً لها على حياة الأفراد.

وأخيراً، كان آذار/مارس شهراً مميزاً بالنسبة لإسبانيا، لأنها المرة الأولى التي يشارك فيها وزير خارجية بلدنا في مناقشة مفتوحة (انظر S/PV.7419) ولأننا اضطلعنا بالمسؤولية الكبيرة في أن نكون القائمين على صياغة النصوص. قد يبدو القائم على الصياغة شخصية نائية بنفسها إلى حد ما بالنسبة إلى الدول غير الأعضاء في المجلس، ومن الصعب تأكيد ما تنطوي عليه مسؤولية القائمين على صياغة النصوص. لقد تعلمنا أن القائمين على صياغة النصوص يتحملون مسؤولية عظيمة. وقد حظينا بنجاح في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ولكن هذا يرجع إلى المرونة وحسن النية من جميع أعضاء مجلس الأمن.

وخلاصة القول إنني أود ببساطة أن أشيد بالعمل الذي قامت به فرنسا الشهر الماضي. ولأنه ما من أحد ذكر ذلك، فأود أيضاً أن أسلط الضوء على العمل الرائع الذي قامت به الأمانة العامة، التي تدعم بلا كلل عمل الرئاسة والدول الأعضاء. وأود أيضاً أن أشكر مترجمينا الشفويين على عملهم الدؤوب كل يوم.

السيد جاو يونغ (الصين) (تكلم بالصينية): يودّ وفد بلدي أن يتقدّم بالشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. وتشيد الصين أيما إشادة بفرنسا، بصفتها رئيسة المجلس لشهر آذار/مارس، على توجيه عمل المجلس إلى خاتمة ناجحة.

لقد كان جدول أعمال المجلس حافلاً هذا الشهر؛ فقد اتخذ تسعة قرارات، بما فيها القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان، وأصدر ثمانية بيانات رئاسية، بما في ذلك البيانان المتعلقان بالحالة في الشرق الأوسط (انظر S/PRST/2015/7 و S/PRST/2015/8). وأود أن أركز على نقاط ثلاث متعلقة بعمل المجلس في هذا الشهر.

أولاً، إن الحالة في السودان وجنوب السودان كانت مسألة ذات أولوية على جدول أعمال المجلس لشهر آذار/مارس. وفيما يتعلق بجنوب السودان، اتخذت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية قراراً بإنشاء آلية جديدة للتشاور والدفع نحو إجراء جولة جديدة من المفاوضات السياسية بين أطراف النزاع. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يظل حازماً وعاقد العزم وصبوراً؛ وذلك لمواصلة الدفع نحو وقف فعال لإطلاق النار ووقف العنف بين أطراف النزاع التي يجب أن تعمل بسرعة من خلال المفاوضات للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسائل هامة من قبيل هيكل

الحكومة الانتقالية وأن تتعاون بنشاط مع جهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية وجهات أخرى؛ وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي أيضا أهمية لتخفيف الحالة الإنسانية في جنوب السودان.

وفي الوقت نفسه، إن تحقيق الاستقرار العام في العلاقة بين السودان وجنوب السودان هو أمر فيه مصلحة مشتركة للسودان وجنوب السودان ولبلدان المنطقة. تحث الصين حكومتي السودان وجنوب السودان على الامتثال للاتفاقات ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن، وتجنب القيام بأعمال من جانب واحد قد تؤدي إلى تفاقم الصراع، والتشارك في الحفاظ على الاستقرار الشامل في المنطقة. ونثني على فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بشأن السودان لاستمراره في جهود الوساطة والمساعي الحميدة؛ ونأمل أن يواصل تلك الجهود.

ثانياً، فيما يتعلق بمسألة أفغانستان، اتخذ مجلس الأمن هذا الشهر القرار ٢٢١٠ (٢٠١٥)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وتثني الصين على الميسّر لذلك القرار، وهي إسبانيا، لجهودها المبذولة في هذا الصدد. وتشير الصين إلى أن حكومة أفغانستان تترقّب الاضطلاع بمسؤولية أكبر في إعادة البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني. وذلك بما يتوافق مع المبدأ الأساسي المتمثل في قيادة وامتلاك الأفغان لحل تلك المسألة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتكيف بصورة استباقية مع ذلك النمط الجديد، حيث تؤدّي الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني دوراً قيادياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهما. وتدعم الصين الدور النشاط الذي تواصل الأمم المتحدة القيام به في القضية الأفغانية والجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لحل المسألة. وفي الوقت نفسه، ترى الصين أنه من الواجب زيادة تحسين ولاية بعثة الأمم المتحدة وتنقيحه في ضوء احتياجات العملية الانتقالية الجارية في أفغانستان، بما يكفل أن تقوم بعثة الأمم المتحدة بتقديم دعم أفضل والتنسيق مع الحكومة الأفغانية في جهودها لتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء الدولة.

ثالثاً، فيما يتعلق بالتعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، قام أعضاء مجلس الأمن بزيارة ناجحة في هذا الشهر إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي. وعقد مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مشاوراتهما السنوية التاسعة في مقر الاتحاد الأفريقي في إثيوبيا وأصدرا بيانا مشتركا. وتشيد الصين بفرنسا على تنسيقها في ذلك الشأن. وتشجع الصين مجلس الأمن على أن يواصل القيام بالدور المطلوب منه، وتيسير إجراء انتخابات سلسة في بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي خلال السنة.

ويحدو الصين الأمل في أن يزيد مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تعزيز تعاونهما في إطار جهد مشترك للحفاظ على السلام والاستقرار في أفريقيا.

وأخيراً، أتمنى للأردن النجاح في رئاسة مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): هناك عدة مسائل بارزة استأثرت باهتمامنا في مجلس الأمن هذا الشهر. وقد كانت أفريقيا محورا رئيسيا بطبيعة الحال، بما في ذلك زيارة المجلس الأولى إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الشرق الأوسط، واصلنا التركيز على اليمن وليبيا وسورية. كما صادف هذا الشهر ذكرى مرور عام على استخدام روسيا قوتها العسكرية للاستيلاء على شبه جزيرة القرم واحتلالها بالقوة. وأود أن أتطرق إلى هذه المسائل هنا بعد ظهر هذا اليوم.

وقد أنفقنا الكثير من وقتنا هذا الشهر في التصدي للتحديات الأمنية في أفريقيا. وكانت زيارة المجلس إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وأديس أبابا وبوروندي منيّرة ومفيدة. والمجموعات

المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى ما زالت مسلحة، ونزع السلاح ينبغي أن يشكل أولوية. و لم يتم تناول مسألة النزوح الجماعي. وقد شرد نحو مليون شخص من مجموع السكان الذي يبلغ ٤,٥ ملايين. وتم تدمير ٤١٧ مسجدا من مساجد البلد الـ ٤٣٦، وقد سحبت بعض القوات الدولية في الآونة الأخيرة أو يجري تخفيضها. ويشارف قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على الاكتمال، ولكن يجب أن نكون حذرين من فقدان القدرات في الوقت الذي يتحقق فيه الاستقرار.

وشهد المجلس في بوروندي حالة تبعث على القلق. وزعيم البلد الآن عند مفترق طرق. وقد حذرت أحزاب المعارضة والمجتمع المدني والناشطين في مجال حقوق الإنسان جميعهم من احتمالات العنف إذا سعى الرئيس لولاية ثالثة. وقد وجَّه المجلس رسالة موحَّدة عن الأهمية المحورية لاتفاقات أروشا، ونكرر الدعوة إلى احترام نص وروح الاتفاقات وإلى آفاق سياسية أكثر شمولا.

كما لا يزال جنوب السودان مسألة محورية في عملنا. وهناك نحو ٢,٥ مليون شخص في أمسِّ الحاجة إلى المساعدة، كما شرد أكثر من مليوني شخص. وتقدم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان المأوى لما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا الذين يلتمسون اللجوء من العنف الذي ترتكبه الحكومة والجماعات المسلحة التي تعارضها. ولمعالجة هذه الحالة، نرحب باتخاذ القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، الذي يضع إطارا للجزاءات المحددة الهدف في شكل فرض حظر السفر على الأفراد والكيانات التي تقوض الاستقرار السياسي للبلد أو ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان، وتجميد أصولهم. وقد قامت الولايات المتحدة بدعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمنطقة في جهودهما الرامية إلى تيسير المحادثات للتوصل إلى اتفاق سلام شامل وجامع وتشكيل حكومة انتقالية. ويحدونا الأمل في أن يعزز هذا القرار من فعالية الهيئة الحكومية الدولية ويحسن فرص نجاحها.

وكما ذكر، فقد أدت الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى إثارة قلقنا. ولا بد من إتمام المرحلة التالية من العملية الانتقالية في ليبيا وهي تشكيل حكومة وحدة وطنية، قبل أن يضيع البلد بأكمله أمام المتطرفين العنيفين. وقد أحرزت الأطراف تقدما نحو نحو رأب الانقسامات السياسية التي تمنع البلد من تقديم الخدمات لشعبها وتعوق الجهود لمكافحة الجماعات الإرهابية والإجرامية، من خلال المحادثات التي تيسرها الأمم المتحدة في ليبيا، لا سيما منذ بداية هذا العام. يجب على جميع الأطراف الليبية أن تستثمر جهودها بالكامل في هذه المحادثات، ونحن سنواصل دعمنا الكامل للممثل الخاص ليون وما يبذله من جهود. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع الزملاء في المجلس في النظر إلى الكيفية التي يمكن بها لنظام الجزاءات الحالي أن يعالج على النحو الأفضل الشواغلَ بشأن التدفق غير المشروع للأسلحة إلى داخل البلد وخارجه.

وفيما يتعلق بسورية، فقد استمعنا إلى وكيلة الأمين العام فاليري آموس قبل بضعة أيام فقط (انظر S/PV.7418). وبينت لنا إحاطتها الإعلامية التراجع الخطير في الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية للسوريين داخل سورية وفي البلدان المجاورة، فضلا عن الإخفاق الكبير لنظام الأسد في التقيد بقرارات المجلس. ويجب أن تتمكن الجهات الإنسانية الفاعلة، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، من تقديم كل المعونة الإنسانية اللازمة إلى السوريين المحتاجين، وليس الغذاء فقط. ونحن لا نزال نشعر بالقلق البالغ إزاء استمرار النظام بسلب قوافل الأمم المتحدة لما لديها من أدوية ولوازم طبية قبل الوصول إلى مقصدها رغم الإذن الصريح لتقديم اللوازم الطبية والجراحية من خلال القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤).

وبطبيعة الحال، مثل هذا الشهر أيضا تحديا خاصا فيما يتعلق اليمن. وقد قوضت أعمال الحوثيين الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية، بمواصلة اتخاذ الإجراءات الانفرادية التي لا تفضي إلى التوصل إلى حل سياسي. وتأمل الولايات المتحدة، إلى جانب المجتمع الدولي الأوسع، في أن يتوقف المتمردون عن هذه الإجراءات الانفرادية والمشاركة في الجهود التي تقودها الأمم المتحدة سعيا إلى حل الخلافات بين جميع الأطراف هناك. وقبل عشرة أيام فقط، شعرنا جميعا بالصدمة والحزن بسبب الهجمات على المساجد في صنعاء التي أسفرت عن مقتل العشرات من المصلين. في الواقع، من المفجع أنه لا يمكن أن يمضي شهر دون مواجهة هذه الأعمال الإرهابية المأساوية والخسيسة.

وبالإضافة إلى اليمن، شهدنا هذا الشهر هجمات في تونس، حيث قتل مسلحون ١٩ شخصا وجرحوا أكثر من ٢٠ آخرين، والهجوم الذي وقع في آذار/مارس في مالي، حيث قتل في باماكو خمسة مدنيين، بمن فيهم أفراد من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار متعددة الأبعاد المتكاملة في مالي والاتحاد الأوروبي. تدين الولايات المتحدة أعمال العنف هذه بأشد العبارات الممكنة.

وقد صادف في شهر آذار/مارس الذكرى السنوية الأولى لاستيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم واحتلالها بالقوة وإجراء استفتاء غير قانوني. وتدهورت حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم خلال العام الماضي. لقد عانى أفراد الأقليات العرقية في شبه جزيرة القرم والناشطون في مجال حقوق الإنسان وأولئك الذين يعارضون ضم الأراضي، من الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. ويتم احتجاز السكان المحليين واستجوابهم ثم يختفون. وأجبرت المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام المستقلة على الخروج. ونحن نواصل الدعوة إلى وضع حد فوري للاحتلال الروسي للقرم، الذي يأتي في ظل استمرار التدخل الروسي في شرق أوكرانيا. وما زلنا نعتقد أن الامتثال لاتفاقات مينسك التي أبرمت خلال شهر أيلول/سبتمبر وحزمة التنفيذ الموقعة في شباط/فبراير، يوفر خريطة طريق للسلام في أوكرانيا.

وأخيرا، فقد رحبنا بمناقشة مجلس الأمن المفتوحة التي جرت يوم الجمعة بشأن حماية الأقليات الإثنية والدينية في الشرق الأوسط، برئاسة وزير الخارجية الفرنسي فابيوس (انظر S/PV.7419). ويشكل تعزيز الحرية الدينية أولوية بالنسبة للولايات المتحدة، وهو لا يزال يمثل القيمة الأساسية التي تؤثر على نشاط الولايات المتحدة الدبلوماسي على نطاق العالم. وقد سبب الاضطهاد الوحشي للأقليات الدينية في الأيام والأشهر الأخيرة، الصدمة لنا جميعا. ونحن ندين معا استهداف المدنيين، مهما كانت انتماءاتهم الدينية، لأي نوع من العنف، وكذلك ندين تدمير المواقع والممتلكات الدينية. ويجب أن تكون هناك مساءلة للأفراد المسؤولين عن هذه الأعمال الشنيعة.

وفي الختام، أود أن أتقدم للوفد الفرنسي بأكمله بالشكر على قيادتهم الممتازة والصبورة لأعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس. وبالنسبة لزملائنا من الأردن، فنحن نؤكد لهم تعاوننا ودعمنا في الشهر المقبل.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئكم، سيدي الرئيس، على أدارة أعمال المجلس ببراعة في ظل رئاستكم. ولم يكن نجاحكم ممكنا يا سيدي، لولا المساهمة الكبيرة للبعثة بأكملها طوال شهر آذار/مارس.

وكما ذكر العديد من الوفود قبلي، فقد غطت جلسات مجلس الأمن التي عقدت في آذار/مارس عمليا جميع الأزمات التي تتكشف معالمها في أجزاء مختلفة من العالم. وسأتناول العديد منها.

بناء على مبادرة من فرنسا، قام المجلس بزيارة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وإثيوبيا وبوروندي في الفترة من ٩ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، مكنتنا الزيارة من الغوص في الواقع على الأرض، وأن نرى مساهمات الأمم المتحدة العديدة المقدّمة من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والقوات الدولية الأخرى، ولا سيما عملية سانغاري والقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أتاح وجودها إحراز تقدم كبير، على الرغم من الصعوبات التي تواجهها في تعزيز الحوار السياسي الشامل وفي تنظيم انتخابات ديمقراطية وشفافة وذات مصداقية وسلمية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من بدء عملية تحقيق الاستقرار في ذلك البلد، ولا سيما في بانغي، فإن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال محفوفة بالمخاطر والتحديات هائلة. وهي تشمل، في جملة أمور، عقد منتدى بانغي ونجاحه، والذي ينبغي أن يضع المسار الذي يتعين اتباعه من أجل مستقبل البلد؛ وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل تجميع الجماعات المسلحة في مواقع؛ وإعادة بسط إدارة الدولة في سائر أنحاء الإقليم؛ وتنظيم الاستفتاء الدستوري والانتخابات التشريعية والرئاسية الشاملة للجميع؛ وإنشاء جيش وطني حقا.

وفي هذا الصدد، نتفهم الشواغل التي أعربت عنها السلطات الانتقالية ونشاطرها إياها بشأن الافتقار المؤسف للموارد المالية اللازمة لتنظيم الانتخابات. وندعو المجتمع الدولي لتقديم مساعدة مستمرة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل عملية الانتقال فيها لكي تتمكن من إجراء عملية دينامية لتحقيق الاستقرار والسلام. ويحدونا وطيد الأمل في أن المجلس، من خلال زيارة جمهورية أفريقيا الوسطى، لم يتمكّن من تقييم التقدم المحرز فحسب، ولكن أيضاً والأهم من فهم النطاق الهائل للعمل الذي ما زال يتعين القيام به لتحقيق الاستقرار.

وفيما يتعلق بزيارة المجلس إلى أديس أبابا، وهي جزء من الاجتماعات التشاورية المشتركة السنوية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المتعلّقة بمسائل السلام والأمن في تلك القارة. نرحب بالجو الودي والتفاهم المتبادل الذي اتسم به هذا الاجتماع، والذي أُقرّ به في إصدار البيان المشترك. ومع ذلك، فإن الوقت اللازم للتفاوض بشأن ذلك البيان المشترك يبرهن على أن الشواغل التي أعربت عنها القارة الأفريقية ليست مفهومة بما فيه الكفاية من قبل بعض أعضاء المجلس. ولذلك هناك حاجة إلى بذل جهد لتحقيق التفاهم المتبادل بين المجلسين بحيث تسهم الاجتماعات المشتركة في إحراز تقدم بشأن النقاط قيد النظر. ومن هذا المنطلق، نؤيد الاقتراح الذي قدمه وفد نيوزيلندا أثناء الاجتماع المشترك بهدف قصر جدول أعمال الاجتماع المشترك على بندين أو ثلاثة من أجل إتاحة الوقت الكافي لمناقشتها وإنشاء آلية متابعة بعد المناقشات من خلال الاتصالات الدائمة. ونرحب بحقيقة أن الاجتماع المشترك نظر، ضمن مسائل أخرى، في التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام الإرهابية.

وكما أُعلن في أديس أبابا، عرضت تشاد بالنيابة عن الأعضاء الثلاثة الأفارقة في المجلس مشروع قرار بشأن نشر قوة متعددة الجنسيات، وهو قيد النظر وسيقدّم في القريب العاجل لاعتماده. ويأمل الأعضاء الأفارقة في المجلس، والاتحاد الأفريقي، والدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن في أن يُعتمد في الأيام المقبلة. ونلاحظ أن التقدم في النظر في النص قد أُحرز بالفعل، ونشكر جميع الوفود على إسهاماتها القيمة وتعاونها البنّاء.

وكانت زيارة مجلس الأمن إلى بوجومبورا خطوة كبيرة إلى الأمام. وقد مكّنت من بعث رسالة ثقة وتهدئة إلى الجهات الفاعلة في بوروندي في ضوء الانتخابات المقبلة، المقرر عقدها في نيسان/أبريل، من خلال الإصرار على وجه الخصوص على

احترام التزاماتها بموجب اتفاقات أروشا والدستور. ونأمل في أن تكون الانتخابات المقبلة حرة وديمقراطية وشفافة وأن تجرى في جو سلمي. ونرحب بنضوج القوى القوية في المجتمع البوروندي ونأمل أن تبذل قصارى الجهد لتفادي تغيير اتجاه عملية بناء السلام، التي جعلت من الممكن الخروج من دائرة الحرب.

كانت زيارة المجلس إلى أفريقيا فرصة حقيقية لمختلف الجهات الفاعلة من البلدان التي تمت زيارتها للتعبير عن أنفسها دون قيود زمنية أو قيود أخرى. ومثل هذه الزيارة لمجلس الأمن إلى الميدان أفضل بكثير من التقارير المقدمة في نيويورك. وهي تتيح للمجلس أن يرى الواقع من جميع أبعاده وجوانبه. ونهنئ الرئاسة الفرنسية والرئاسة الأنغولية المشاركة على قيادتهما وصبرهما ومهاراتهما التنظيمية وتنسيقهما طوال زيارة مجلس الأمن.

ركّزت المناقشات التي جرت في ٢٥ آذار/مارس (انظر S/PV.7414) و ٢٧ آذار/مارس (انظر S/PV.7419) على المسائل الهامة الحالية، كما دلّت على ذلك المشاركة واسعة النطاق للدول الأعضاء. وعلى الرغم من الجهود الجديرة بالثناء من المجتمع الدولي لمساعدة الأطفال الضحايا، ما زالت مشكلة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة من غير الدول بعيدة عن الحل. وقد جسّدت الشهادة المؤثّرة والموجعة للسيد جونيور نزيتا من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي تم تجنيده على يد القوات المتمردة رغماً عنه في سن ١٢ سنة، صعوبة الحالة التي يواجهها الأطفال الجنود. وفي هذا الصدد، يسرّ تشاد أنها ذُكرت مثالاً على النجاح، بمساعدة وكالات الأمم المتحدة، في إخلاء قواتها المسلحة من الأطفال الجنود وضمان إعادة إدماجهم. إن تشاد على استعداد لتشاطر خبرتها المتواضعة في ذلك المجال مع أي بلد يرغب في ذلك من أجل القضاء على آفة الأطفال الجنود.

وفيما يتعلق بمسألة الهجمات والاعتداءات المرتكبة ضد الأقليات العرقية والدينية في الشرق الأوسط، يسرنا أن فرنسا قد لفتت اهتمام المجتمع الدولي إلى مصير هذه الأقليات. ونرحب أيضاً بالتقارب في المنظورات التي انبثقت عن المناقشة العامة بشأن هذه المسألة. ونرحب بخطة العمل التي اقترحها الأمين العام لحماية هذه الأقليات، وبمبادرة فرنسا لعقد مؤتمر دولي بشأن هذا الموضوع. وبالإضافة إلى التدابير الواجب اتخاذها لحماية الضحايا من الأقليات، يجب أن نشدد على الحاجة الملحة إلى توفير المساعدة الإنسانية وفقاً لاحتياجاتهم ومساعدتهم على العودة إلى أراضيهم الأصلية.

وفي الختام، نكرر الإعراب عن تهانينا لكم، سيدي الرئيس، ولبلدكم وفريقكم كلّه على الرئاسة المثالية لمجلس الأمن وعلى العمل الممتاز الذي تم إنجازه هذا الشهر. ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أتمنى لوفد الأردن كل النجاح وأؤكد له دعم تشاد الكامل.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلّم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بإدانة هجوم حركة الشباب في نهاية هذا الأسبوع في مقديشو. وقد كان زميلنا، السفير يوسف باري – باري، الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة في جنيف، من بين القتلى.

وسنذكر السفير يوسف بوصفه شخصا عمل بلا كلل في مجلس حقوق الإنسان من أجل تحسين حياة الآخرين. وأقدم تعازينا القلبية لشعب وحكومة الصومال. وهذه الهجمات الطائشة لن تضعف تصميم المجلس على دعم شعب الصومال.

نشكركم ونشكر أعضاء بعثة بلدكم، سيدي، على ما أظهرتموه من طاقة وقيادة أثناء رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونرحب بعقد هذه الجلسة مرة أخرى كجلسة علنية. وقد تناولنا كما هائلا من القضايا في آذار/مارس، وقام آخرون خلال هذه المناقشة بتعداد الجوانب العديدة المدرجة في جدول الأعمال، ومن ثم أود أن أركز على العمل الوقائي.

إننا نرحب بالتدابير المحددة بشأن الأطفال والتراع المسلح التي جرى اقتراحها في المناقشة المفتوحة في الأسبوع الماضي، ونؤيد استمرار تعزيز علاقاتنا مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كما حدث في زيارتنا إلى أديس أبابا وفي أول زيارة تقوم بها الممثلة السامية الجديدة للاتحاد الأوروبي إلى الأمم المتحدة. وأريد أن أركز بشكل خاص على زيارة مجلس الأمن إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي والاتحاد الأفريقي. إنه لأمر جيد أن يسافر أعضاء المجلس، ويتطلب حدوث ذلك اضطلاع كل من الرئاسة والأمانة العامة بكم هائل من العمل. وسأتطرق إلى ثلاثة مجالات تحديدا: أولا، أهمية فعالية وكفاءة حفظ السلام؛ وثانيا، أهمية الانتخابات المقبلة؛ وثالثا، قيمة النماذج القوية والمرنة للتعاون الإقليمي.

أولا، فيما يتعلق بحفظ السلام، خلال زيارتنا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، تجلت إمكانات ذلك البلد بوضوح أمام الجميع: شعب يعمل بجد وموارد طبيعية كبيرة. والمشكلة هي كيفية ضمان الأمن اللازم لكي تترسخ التنمية. ونرحب بالدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في توفير هذا الأمن، بالاشتراك مع عملية سانغاري والقوة التي يقودها الاتحاد الأوروبي. وكانت زيادة الحد الأقصى لحجم قوات البعثة في هذا الشهر خطوة طيبة أخرى إلى الأمام لمواجهة التحدي الكبير المتمثل في حماية المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما فيما يجري خفض قوام قوة الاتحاد الأوروبي تدريجيا. ولكن بينما نتطلع إلى استعراض عمليات السلام في وقت لاحق من هذا العام، يجب أن نفكر أيضا في الكيفية التي يمكننا بها تمكين وتحفيز الحكومات المضيفة لترسيخ الأمن حتى يتسنى للبعثات تقليص قوامها بصورة مسؤولة عندما يحين الوقت المناسب. وكما أظهرت مناقشتنا بشأن هايتي (انظر S/PV.7408) في هذا الشهر، فإن التخطيط الواضح للانتقال من حفظ السلام أمر في غاية الأهمية لاستدامة المكاسب الأمنية.

وهذه العملية الانتقالية تقودني في جانب منها إلى النقطة الثانية – إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في هذا العام. ففي أفريقيا وحدها، ستجري ١١ انتخابات رئاسية وبرلمانية في عام ٢٠١٥. وكما رأينا في زيارتنا، ستكون انتخابات بوروندي في حزيران/يونيه فرصة هامة لإبراز مدى التقدم الذي أحرزه ذلك البلد في إطار عملية أروشا خلال السنوات العشرين الماضية. وهناك الكثير مما يستحق الاحتفاء به في ذلك التقدم المحرز، بما في ذلك زيادة مساهمة حفظة السلام البورونديين. وقد جرى نشر ما يزيد على ٢٠٠ ١ فرد، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولكن يساورنا القلق إزاء الخطط المتعلقة بمدة رئاسية ثالثة. فمن شأن ذلك أن يقوض الاستقرار الذي بذل الرئيس نكورونزيزا جهودا كبيرة من أجل تحقيقه. ويسرني أن الكثيرين من أعضاء المجلس أوضحوا ذلك في اجتماعنا معه.

وأخيرا، بشأن التعاون الإقليمي، أود أن أنتقل إلى مشاوراتنا مع الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. ونحن نرحب بهذه المشاورات المنتظمة ونحرص على جعل المناقشات مركزة وتفاعلية قدر الإمكان في المستقبل. وكما قال الممثل الدائم لتشاد، فإن الاقتصار في جدول الأعمال على عدد أقل من البنود والتركيز على القضايا العاجلة من شأنهما زيادة قيمة جلساتنا. وكما سمعنا من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، فإن المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحادين الأوروبي والأفريقي، ستضطلع بدور حيوي في عملها مع الأمم المتحدة في المستقبل. ولذلك، نؤيد إجراء اتصالات أكثر تركيزا لمساعدتنا في تحقيق ذلك الهدف.

وأود أن أختتم بملاحظة تبعث على الكآبة. لقد صادف هذا الشهر الذكرى السنوية الرابعة لبداية الأزمة في سوريا. إن استمرار معاناة سكان سوريا والمنطقة هو نتيجة مباشرة لرفض الأسد إتاحة الفرصة لجميع أبناء الشعب السوري للتعبير عن آرائهم وفشله في الحفاظ على الأمن وعدم رغبته في التعاون مع المنطقة. ويجب ألا يغيب عن بالنا الدروس المستفادة من

سوريا، ولا سيما أن الذين يتشبثون بالسلطة دون التفكير في شعوبهم يقوضون الاستقرار بدلا من تعزيزه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يؤسفني أن أضطر لأخذ الكلمة مرة ثانية، ولكني مضطر للإدلاء ببيان بالنيابة عن الاتحاد الروسي.

فمن ناحية، شعرت بخيبة أمل إزاء تعليقات زميلتي، ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن ناحية أخرى، أنا مفعم بالأمل. فلماذا شعرت بخيبة الأمل؟ شعرت بخيبة الأمل لأن سكان القرم احتفلوا في آذار/مارس بذكرى سنوية مختلفة تماما، هي ذكرى إعادة توحيدهم التاريخية مع الاتحاد الروسي، استنادا إلى نتائج استفتاء جرى على نحو مفتوح وبصورة نزيهة. وسكان القرم يدعمون هذا الخيار بالإجماع. والآن، لماذا منحني البيان الذي أدلت به زميلتي ممثلة الولايات المتحدة الأمل؟ أشعر بالأمل لأنها أكدت الأهمية الكبيرة للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي يؤيد مجموعة تدابير مينسك بوصفها أساسا لحل الوضع في أوكرانيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نظرا لأن هذه هي آخر جلسة يعقدها المجلس في شهر آذار/مارس ٢٠١٥، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد فرنسا لأعضاء المجلس، ولا سيما لزملائي الممثلين الدائمين والموظفين العاملين معهم ولأمانة المجلس، على كل ما قدموه من دعم.

لقد كان هذا الشهر حافلا بالعمل فعلا، إنه شهر توصلنا خلاله إلى توافق آراء بشأن العديد من المسائل الهامة التي تقع ضمن اختصاصنا. وما كنا لنقوم بذلك بمفردنا ومن دون العمل الشاق الذي قامت به جميع الوفود وممثلو الأمانة العامة ودعمهم وإسهاماتهم الإيجابية. وأود أن أشكر موظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين. لقد فعلوا الكثير من أجلنا.

وبينما نختتم رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس إذ أتمنى التوفيق لوفد الأردن في شهر نيسان/أبريل.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.